

الكويت 4 يونيو 2025

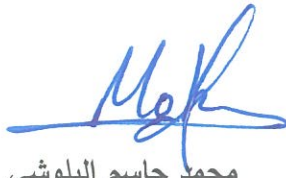
السادة/ شركة بورصة الكويت المحترمين
دولة الكويت

تحية طيبة وبعد،،

عملاً بأحكام الكتاب العاشر، الفصل الرابع، من القرار رقم 72 لسنة 2015 بشأن إصدار اللائحة التنفيذية المعدلة للقانون رقم 7 لسنة 2010 (قانون إنشاء هيئة أسواق المال وتنظيم نشاط الأوراق المالية) والمتعلقة بالإفصاح عن المعلومات الجوهرية وآلية الإعلان عنها.

نرفق لكم طيه نموذج الإفصاح عن التصنيف الائتماني لبنك الخليج من قبل وكالة التصنيف كابتيل انتليجنس متضمناً تثبيت التصنيف الائتماني للسندات المساندة لبنك الخليج المؤهلة بموجب الشريحة الثانية لرأس المال وفق تعليمات بازل 3 والبالغة قيمتها 50 مليون د.ك في المرتبة "BBB+", وتثبيت النظرة المستقبلية عند "مستقرة".

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام،،،



محمد جاسم البلوشي

نائب مدير عام الشؤون المؤسسية
رئيس وحدة الالتزام الرقابي والإفصاح



[GBK Classification: PUBLIC]

نموذج الإفصاح عن التصنيف الائتماني

التاريخ	4 يونيو 2025
اسم الشركة المدرجة	بنك الخليج ش.م.ك.ع
الجهة المصدرة للتصنيف	وكالة كابيتال انتليجنس للتصنيف الائتماني
فئة التصنيف	- السندات المساندة المؤهلة بموجب الشريحة الثانية لرأس المال وفق تعليمات بازل 3 البالغة 50 مليون د.ك. - تثبيت تصنيف السندات على المدى الطويل في المرتبة "BBB+"
مدلولات التصنيف	<u>عوامل دعم التصنيف</u> - خامس أكبر بنك في الكويت من حيث إجمالي الأصول، مصحوباً بشبكة فروع قوية وحصصة جيدة في السوق - نسب رأس المال قوية ومستويات جيدة من شريحة حقوق المساهمين (CET1) ومكونات الشريحة الأولى من رأس المال (T1). - مؤشرات سليمة لجودة الأصول الناتجة عن القروض بغض النظر عن التراجع الأخير. - وضع جيد نسبياً للسيولة مدعوماً بقاعدة كبيرة من ودائع العملاء ودعم حكومي شامل لهذه الودائع <u>عوامل تقييد التصنيف</u> - الطبيعة المساندة للسندات وفقاً للشروط التعاقدية - تركيزات مرتفعة بشكل معتدل في المحفظة الائتمانية وقاعدة ودائع العملاء، وهو عامل مشترك مع البنوك الكويتية الأخرى - انخفاض مؤشرات الربحية واشتداد المنافسة. - غياب التنوع الاقتصادي وصغر حجم السوق المصرفي المحلي الكويتي - استمرارية المخاطر الجيوسياسية الإقليمية
انعكاس التصنيف على أوضاع الشركة	- تثبيت تصنيف السندات المساندة لبنك الخليج المؤهلة في الشريحة الثانية لرأس المال بموجب تعليمات بازل 3 والبالغة قيمتها 50 مليون د.ك في المرتبة "BBB+" - تثبيت النظرة المستقبلية "المستقرة" - لا يوجد تأثير مالي على البنك



النظرة المستقبلية	تثبيت النظرة المستقبلية: مستقرة
ترجمة التصريح الصحفي أو الملخص التنفيذي	قامت وكالة التصنيف الائتماني "كابيتال انتليجنس" بتثبيت تصنيف السندات المساندة لبنك الخليج المؤهلة في الشريحة الثانية لرأس المال بموجب تعليمات بازل 3 والبالغة قيمتها 50 مليون د.ك في المرتبة "BBB+" مع نظرة مستقبلية مستقرة. وتتألف السندات المقومة بالعملية المحلية من جزء سندات ذات فائدة متغيرة بقيمة 25 مليون د.ك، وجزء آخر بفائدة ثابتة بقيمة 25 مليون د.ك. وفي الوقت نفسه، قامت الوكالة بتثبيت تصنيف العملة الأجنبية على المدى الطويل وعلى المدى القصير لبنك الخليج عند "A+" و "A1" على التوالي. وفي نفس الوقت ثبتت الوكالة التصنيف الائتماني القائم بذاته للبنك في المرتبة "a-". كما قامت بتثبيت كل من تصنيف القوة المالية الأساسية للبنك في المرتبة "a-" وتصنيف مستوى الدعم الاستثنائي المرتفع. ولا تزال النظرة المستقبلية لتصنيفات كل من العملة الأجنبية على المدى الطويل والتصنيف القائم بذاته للبنك "مستقرة". ويعكس تصنيف السندات: (1) التصنيف الائتماني القائم بذاته لبنك الخليج (2) الطبيعة المساندة للسندات وفقاً للشروط التعاقدية بالنسبة للالتزامات غير المضمونة ذات الأولوية (3) رأي الوكالة بعدم احتمال تفعيل آلية امتصاص الخسائر الخاصة بالسندات قبل وصول البنك إلى عدم جدوى الاستمرار على أساس كونه قائماً بذاته. وتعكس تصنيفات الوكالة للأوراق المالية الهجينة وأدوات الدين المساندة الخاصة بالبنك (وبالتحديد تلك التي تتميز بكونها من المكونات الرأسمالية التحوطية) مخاطر انخفاض القيمة (والتي تشمل احتمال حدوث خسائر بسبب تفعيل أي آليات لامتصاص الخسائر) وأولوية السداد. وتستند الوكالة عادةً إلى التصنيف الائتماني القائم بذاته لأي بنك لوضع تصنيف السندات لأنه يمثل نقطة البداية التي يركز عليها تصنيف الأوراق المالية. ويرجع ذلك إلى أن الدعم الاستثنائي، الذي يتم الأخذ به عند وضع التصنيفات الائتمانية الدولية للمصدر، لا يصبح متاحاً إلا للالتزامات المالية ذات الأولوية وليس للالتزامات الأقل مرتبة. وبالتالي، قامت الوكالة بخصم نقطة واحدة من التصنيف الائتماني القائم بذاته لبنك الخليج في المرتبة "a-" لاعتبارات الأولوية في سداد الالتزامات التعاقدية. ولم تقم بخصم آخر لمخاطر انخفاض القيمة لأن الوكالة ترى أنه من غير المرجح تكبد الخسائر في السندات قبل وصول البنك إلى نقطة عدم جدوى الاستمرار. كما ترى الوكالة أن البنك مؤسسة تتمتع بإدارة جيدة وهي جهة إقراض متحفظة. ومن انعكاسات التحديات في البيئة التشغيلية والانكماش الاقتصادي في العام 2024، شهدت محفظة القروض لدى البنك نمواً ضعيفاً إلا أنه ارتفع في الأشهر الثلاثة الأولى من عام 2025 مع التعافي الاقتصادي وتحسن البيئة التشغيلية. وقد حافظت محفظة القروض على تنوعها إلى حد ما بالنسبة لشرائح العملاء والقطاعات الاقتصادية. وتماشياً مع جهود البنك المستمرة في تنظيف محفظة القروض فقد ارتفعت نسبة القروض

[GBK Classification: PUBLIC]



غير المنتظمة في كلتا الفترتين، خاصة في العام 2024، وإن كان ذلك من مستويات منخفضة أساساً إلى حد ما، ومع ذلك ظلت نسبة القروض غير المنتظمة وتغطية خسائر القروض لدى البنك أفضل من متوسط باقي القطاع المصرفي في العام 2024. ومن الإيجابيات الأخرى كان الانخفاض الكبير في قروض المرحلة الثانية التي مثلت نسبة منخفضة جداً من إجمالي القروض في نهاية الربع الأول من 2025، والتي كانت أيضاً الأدنى مقارنةً بباقي البنوك. وفي الفترة المقبلة، من المتوقع أن يؤدي الارتفاع في النمو الاقتصادي والتحسين في وتيرة تنفيذ الإصلاحات إضافة إلى إقرار قانون الرهن العقاري (على الرغم من عدم الإعلان عنه رسمياً من قبل الحكومة)، إلى توفير فرص جيدة لتعزيز الإقراض. كما تتوقع الوكالة أن يستمر البنك في المستقبل في الحفاظ على مؤشراتته الجيدة لجودة الأصول الناتجة عن القروض والمتوقع لها أن تبقى الأفضل في متوسط القطاع المصرفي بفضل إدارة المخاطر الجيدة وسياسة الإقراض المتحفظة.

وتدل النظرة المستقبلية على عدم احتمالية تغيير التصنيفات الائتمانية للبنك في الأشهر الـ 12 المقبلة بما يتماشى مع توقعات الوكالة بأن يتمكن البنك من المحافظة على مركزه المالي العام الجيد نسبياً مع توقعات تحسن النمو الاقتصادي والبيئة التشغيلية.

